

أردوغان يحمل المالية العامة أعباء ديون أصدقائه

تشريع مصمم لشطب 400 مليار ليرة من ديون الشركات المرتبطة بحزب العدالة والتنمية



تصاعد الأصوات المحذرة من أديب أردوغان

وإذا تم استخدام التشريع لإلغاء رجال أعمال مرتبطين بحزب العدالة والتنمية من ديونهم، فإنه سيجعلهم خاضعين لإرادة الحكومة حتى عام 2023، عندما تنتهي مهلة تمديد إعادة هيكلة الديون.

بأمر من الحكومة، مثل شراء ديميرورين للمجموعة الإعلامية. وسيكون التشريع الجديد محل ترحيب البنوك الخاصة في تركيا لأنه سيخلصها من ديون الشركات المتعثرة.

العشرة الأكبر في تركيا ما قيمته 368 مليار ليرة. وتتحمل بنوك زراعات وخلق ووقف 100 مليار ليرة من الديون، التي حصلت عليها الشركات المرتبطة بحزب أردوغان

الأردن يطبق نظام الفوترة الرقمي

عمان - أعلن الأردن أمس أنه بدأ في تطبيق نظام الفوترة الرقمي بعد مناقشات ماراثونية مع كافة الأطراف لإقناعهم بالجدوى من هذا القرار. وأكدت وزارة المالية في بيان أمس أن نظام الفوترة الجديد سينعكس إيجاباً على الاقتصاد عبر إيجاد نظام فوترة معمول به دولياً وبالتالي الحد من التهرب الضريبي وازدياد العدالة في ترتيب الضريبة دون استثناء.

وسنبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية لوزير المالية عز الدين كناكرية تأكيده أن رقمنة الفواتير تم اعتمادها بعد متابعة ملاحظات كافة الجهات. وقال "لقد قامت دائرة ضريبة الدخل بالتواصل مع الجميع لإيضاح كل ما يتعلق بالنظام سواء من الجوانب القانونية أو الفنية أو التطبيقية". وأوضح أن جميع أطراف المعاملة يستفيدون من تطبيق نظام الفوترة سواء المواطن أو المشتري الذي يحتاج إلى إثبات قيمة ما سدده للبائع أو مقدم الخدمة وليس فقط للأغراض الضريبية. وجاء نظام الفوترة الرقمي استناداً إلى قانون ضريبة الدخل، الذي تم إقراره بعد مروره بكافة مراحله الدستورية، وبالتالي بات موضع التنفيذ. ورغم أن الخطوة قد تدعم خطط التصدي للمعاملات غير القانونية، إلا أن هناك من يتحفظون على التعامل بهذا النظام لأسباب غير مقنعة على ما يبدو. وقال مدير دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حسام أبو عويلى إن "الدائرة توافقت مع جميع النقابات حول نظام الفوترة الإلكتروني باستثناء نقابة المحامين".

ويعتقد خبراء أن هذه الاستراتيجية تحمل في طياتها بعضاً من المخاطرة، إذ إنها تقوم على الإنفاق بسخاء على البنية التحتية وإطلاق صناعات أساسية بتمويل حكومي، فضلاً عن حث القطاع الخاص على المشاركة في ذلك المخطط. ومع ذلك، يمثل هذا الاتجاه عاملاً رئيسياً في السياسة الاقتصادية للدولة، البالغ عدد سكانها 4.4 مليون نسمة، باعتبارها لا تملك من موارد الدخل ما يضاهي جيرانها من مصدري النفط مثل السعودية والإمارات.



ويقول المسؤولون إن الدقم باتت الآن على خارطة العالم وكثير من المستثمرين أصبحوا يهتمون بالمنطقة، فالموقع الجغرافي سيسمح لكثير من البضائع بالدخول إلى السلطنة والخروج إلى مختلف الأسواق العالمية وخاصة أفريقيا وأوروبا. ويعتقد هؤلاء أن الأسواق الأفريقية تعتبر من الأسواق المهمة في الوقت الحالي في ظل الظروف الحالية التي تمر بها السلطنة. وتحوي الدقم على حوض لإصلاح السفن مملوك لشركة عُمان للحوض الجاف الحكومية، والذي تديره شركة دابو لبناء السفن والهندسة البحرية الكورية الجنوبية، والذي سيكون في قلب المنطقة الصناعية.

عُمان تستكمل بناء أكبر مصافيها في الدقم

وتهدف السلطنة من إقامة المصفاة، المقرر بدء أولى مراحلها التشغيلية بعد عام ونصف العام من الآن، إلى جعل البلاد مُصدراً للمشتقات النفطية، وليس فقط للنفط الخام. وستسهم المصفاة في إنتاج الوقود النظيف ومنتجات بترولية تتماشى مع أحدث اللوائح البيئية، وفق بيانات عمانية. ويدير مصفاة الدقم مشروع مشترك بين شركة النفط العمانية وشركة البترول الكويتية العالمية، ويقع على مساحة تبلغ نحو 900 هكتار. وكانت الكويت، التي تملك نصف المشروع قد وقعت مع الحكومة العمانية في منتصف فبراير 2017، ثلاثة عقود

ويرجح أن يعزز هذا المشروع اقتصاد الدولة الخليجية ووضعها التنافسي في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تلبية الطلب المتزايد لمنتجات الطاقة من دول قارة آسيا لمنتجات مرافق تكرير حديثة ومتكاملة توظف أعلى درجات التكنولوجيا الحديثة في عملياتها. ويمثل تنوع الموارد في الخطة الخماسية للحكومة والتي بدأت في 2016 ركيزة استراتيجية لتخفيف الاعتماد على النفط وإحداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد في ظل توقعات بنفاذ احتياطات البلاد النفطية خلال 15 عاماً. وخصصت الحكومة العمانية مليارات الدولارات لإنفاقها على تطوير المنطقة المحيطة بقرية الدقم النائية، التي يعمل أهلها بالصيد لتصبح منطقة نشاط اقتصادي كبيرة بهدف جذب شركات لتوفير فرص عمل جديدة.

وتجري مناقشة هذا التشريع المريب على نطاق واسع في الدوائر السياسية والاقتصادية في أنقرة، والتي تقول إن المعهدين والشركات المرتبطة بحزب العدالة والتنمية طلبوا هذا التشريع بعد النظر في قوائم أعمالهم، رغم المزايا الكثيرة التي منحتها الحكومة إياهم بالفعل. وتتسرع شركات البناء على وجه الخصوص بالضغط، حيث يواصل القطاع الإنكماش، رغم الإعفاءات الضريبية والحملات الحكومية الرامية إلى إنعاش سوق الإسكان. وتعرض شركات الإعلام أيضاً لضغوط، حيث بلغت تقييمات الكثير من المؤسسات الإعلامية المرتبطة بالحكومة مستوى القاع.

وتتسرع تقارير إلى أن هذه الشركات تجد صعوبة في تغطية متطلبات تشغيلها من خلال المساعدات الحكومية، وأن مالكي تلك الشركات يسعون الآن لإعفاء من ديون بالمليارات من الدولارات.

شراء خضوع الإعلام

إحدى تلك الشركات هي ديميرورين القابضة، التي اشترت مجموعة دوغان الإعلامية في أبريل 2018 عبر قرض بقيمة مليار دولار مدته 10 سنوات، حصلت عليه من بنك زراعات الذي تديره الدولة. وتؤكد تقارير صدرت في الأونة الأخيرة أن ديميرورين تتطلع للاستغناء عن صحفها وقنواتها التلفزيونية لشركة تركفاز الإعلامية على أن تتحمل الأخيرة الديون. وتركفاز هي مجموعة إعلامية موالية لحزب العدالة والتنمية تملكها شركة كاليون العملاقة الموالية للحكومة، والمتخصصة في البناء. وتتسرع التقارير أيضاً إلى أن ديميرورين تتطلع لإعادة هيكلة قرضها من بنك زراعات عندما تباع جميع أصولها الإعلامية. وهناك أقاويل في أنقرة حول أن البنك سيشتط الدين بعد أن يفعل ذلك.

وإذا حدث هذا، فسيكون مؤشراً على جانب آخر لاستغلال التشريع الجديد، الذي قد تستطيع الشركات المرتبطة بالحكومة من خلاله أن تقرر ديونها للبنوك العامة بعد إعادة هيكلتها. ويعني ذلك نقل أعباء الديون للخزانة العامة وعموم الناس، مع منح المصرفيين المعنيين الحماية من التداعيات القانونية. ومن أصل ديون رديئة بقيمة تقدر بنحو 400 مليار ليرة، تتحمل البنوك

بالاستحواذ على عدد من البنوك، وأدخلت البنوك ذات الأداء الأفضل في عمليات إعادة هيكلة الديون بالتراضي، عرفت باسم "نهج إسطنبول". الآن، سرر البرلمان نموذجاً جديداً تم طرحه على أنه "نهج إسطنبول الثاني" يهدف لإعادة هيكلة مدفوعات الشركات المدينة لمدة عامين. وسوف تعتمد هيئة التنظيم والرقابة المصرفية تعديلات تشريعية تتماشى مع القانون الجديد، لتعهد الطريق أمام إعادة هيكلة الديون.



أردوغان يسعى لنشاء خضوع الشركات لإرادته طوال مهلة هيكلة الديون

وينص القانون على إنشاء هيئة تقييمية جديدة لها مجلس يضم ممثلين عن الحكومة، لاتخاذ قرارات إعادة الهيكلة إذا رأى أن الشركات لا تمتلك القدرة على سداد ديونها. في هذه الحالة، سيقوم البنك بإعادة هيكلة ديون الشركة بسعر فائدة جديد وشروط جديدة للسداد. وإذا لزم الأمر، فإن جزءاً من أصل الدين والفوائد سيتم شطبه، وقد تحصل الشركة على خطوط ائتمان جديدة. وفي نهاية العامين، ستكون للرئيس سلطة تمديد هذه المدة لعامين آخرين إذا رأى ذلك مناسباً.

حصانة لحلفاء أردوغان

ويهدف هذا التشريع إلى رفع عبء الديون الرديئة البالغة قيمتها 400 مليار ليرة عن كاهل البنوك التركية، والسماح لها بالاستمرار في إعطاء القروض ودعم الشركات المدينة لتستمر في العمل. ويمنح هذا التشريع العاجل في القانون شكلاً من أشكال الحصانة للمصرفيين، حيث يشير التشريع إلى أنهم لن يجاسوا على أي خسائر تتكبدها مصارفهم خلال عملية إعادة الهيكلة، ولا على أي فعل يتعارض مع القانون. ويثير ذلك مخاوف من استخدام التشريع كوسيلة لإنقاذ الشركات الفاشلة المرتبطة بالحكومة بسبب حقيقة هيمنة ممثلي الحكومة على المجلس، الذي سيقدر تأهل الشركات لإعادة الهيكلة، وحقيقة أن القرارات ستتخذ إلى إراء شخصية بشأن ظروف الشركات.

بعد سلسلة طويلة من الإجراءات المتتالية لترقيع الفجوات المالية الكبيرة في مؤشرات الموازنة، برز خطر جديد يتمثل في محاولة حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان تمرير تشريع جديد لتخفيف ديون حلفائه ونقل أعبائها إلى المالية العامة الخاوية. وكان نواب حزب العدالة والتنمية وشركائهم في الحكم من حزب الحركة القومية اليميني المتطرف، قد صوتوا الأسبوع الماضي على مشروع قانون شامل يضم الكثير من التشريعات الاقتصادية المصممة لتمويل الخدمات وعجز الموازنة العامة المتفاقم. ويظهر تقرير وزارة الخزانة والمالية أن عجزاً في الموازنة خلال النصف الأول من العام الحالي وصل إلى 90.7 مليار ليرة (16.04 مليار دولار) وهو ما يفوق العجز المستهدف في مجمل العام الحالي البالغ 80.6 مليار ليرة.

تجميل أرقام الموازنة

ويتبنى مشروع القانون السالف الذكر إجراءات عاجلة لمواجهة ذلك الانفلات في العجز، وهي تحويل الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي إلى الميزانية.

ويعني ذلك ضخ سيولة بقيمة 48 مليار ليرة، لتجميل صورة العجز وإظهار الموازنة في الشهر الحالي على أنها تحقق فائضاً، في عملية ملتوية، شبيهة بطلب الحكومة تحويل حصتها من أرباح البنك المركزي مقدماً في يناير الماضي.

وتأمل الحكومة في أن تكون سلسلة الخطوات التي تتخذها كافية لتصحيح وضع الميزانية بحلول نهاية العام، بداية من زيادة رسوم استيراد الهواتف المحمولة من الخارج إلى الضعف لتصل إلى 1500 ليرة (265 دولاراً) وصولاً إلى زيادة الضرائب التي يدفعها الأتراك لدى مغادرتهم البلاد إلى ثلاثة أضعاف عند 50 ليرة.

لكن التشريع المهم والخطير فعلاً في مشروع القانون هذا، سيتم طرحه على أنه حل للديون الرديئة التي تتفوق كاهل البنوك التركية. وبموجب ذلك ستجري إعادة هيكلة ديون على الشركات بنحو 400 مليار ليرة (72 مليار دولار) ناجمة عن هبوط قيمة الليرة وارتفاع أسعار الفائدة والتمويل. حين ضربت الأزمة الاقتصادية الحادة تركيا، قامت الدولة

قطعت سلطنة عُمان خطوة كبيرة في عمليات تشييد مصفاة الدقم، أحد أبرز مشاريع منطقة الدقم الاقتصادية، التي تراهن عليها مسقط في تعزيز صناعة الطاقة والخدمات اللوجستية في إطار خطط تنويع الاقتصاد ومصادر الإيرادات على أسس مستدامة.

المشروع الضخم 29 مؤسسة مالية من 31 دولة. وأشار الهذيلي إلى أن المشروع سيعمل على توفير 600 فرصة عمل مباشرة وأكثر من عشرين ألف فرصة عمل غير مباشرة. ويتوقع أن تبلغ طاقة تكرير المصفاة التي تبعد نحو 550 كيلومتراً جنوب العاصمة مسقط نحو 230 ألف برميل يومياً.

ونقلت إذاعة الواصل المحلية عن الرئيس التنفيذي للشركة سالم بن سيف الهذيلي قوله إن "الشركة ستجري اختبار تشغيل بنهاية 2021". وتعتبر مصفاة الدقم جزءاً من منطقة صناعية بدأت مسقط ببنائها وتضم مشروعات نفطية وتكريرية وبتروكيمياوية وأخرى صناعية ولوجستية لأغراض التعبئة والتوزيع والتسويق. ومنطقة الدقم الصناعية أكبر مشروع منفرد في السلطنة، وهي تأتي في إطار جهود البلاد لتنويع موارد اقتصادها وتقليص اعتماده على إيرادات النفط. وأكد الهذيلي أن المشروع هو نواة وركيزة المشاريع التحولية في المنطقة الاقتصادية بالدقم، وسيساهم المشروع في الربط بين الأسواق العالمية في الشرق والغرب. وفي ما يتعلق بالتمويل، أوضح أن هناك مصادر متعددة، حيث مولت هذا



ظهور ملامح أكبر مشاريع المنطقة الاقتصادية بالدقم